التجربة التنموية في الصين .. الواقع والتحديات

د . احمد فاروق عباس

مدرس الاقتصاد – كلية التجارة ، جامعة الأزهر

ملخص باللغة العربية

في بداية القرن الواحد والعشرين ظهرت الصين كقوة اقتصادية كبري عالمياً ، وقد شهدت منذ نهاية السبعينات تجربة تنموية رائدة ، من اقتصاد يقوم في الأساس علي الزراعة إلي مصنع العالم ، لتنتشل بذلك نحو ٧٠٠ مليون شخص من الفقر ، وهي حالياً أكبر بلاد العالم سكاناً (١,٣٨ مليار نسمة) ، وأكبر مساهم في النمو العالمي ، وأكبر دولة مصدرة في العالم ، وثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة وفي نهاية السبعينات من القرن العشرين ، وضعت الصين تحديث اقتصادها في المركز الأول من أولوياتها ، وعملت كل ما بوسعها من أجل تحقيق هذا الهدف ، فتخلت تدريجياً عن التخطيط المركزي لصالح اقتصاد السوق ، وعبأت مصادرها الضخمة من الأيدي العاملة ، وبذلت جهداً استثمارياً هائلاً من أجل تحديث الصناعة ، وتطوير البني التحتية ، وجذبت الصين استثمارات أجنبية كثيفة ، خلقت قدرات إنتاجية جديدة في القطاعات التي تستجيب للطلب المحلي والعالمي ، وقد مرت عملية تنمية قطاعات الاقتصاد الصيني خلال الفترة التي أعقبت الثورة عام ١٩٤٩ بالعديد من المراحل المهمة ، ويعد الانفتاح والإصلاح الاقتصادي الذي حدث بعد عام ١٩٧٨ هو المرحلة الأبرز في مسيرة التجربة التنموية الصينية ، وهي التي ساهمت في نقل الاقتصاد الصيني من التخلف إلي منافسة القوي الاقتصادية الكبرى في العالم ، وقد قدمت التجربة الصينية في التنمية الدليل والمرشد لدول العالم الثالث التي مازالت تتعثر خطط التنمية الاقتصادية بها ، بوصفها نموذج في التنمية استطاع أن ينمو باستقلالية وبغير انعزالية ، ومن ناحية أخري تواجه عملية التنمية في الصين الكثير من العقبات

والتحديات التي قد تؤثر علي مستقبلها ، ومع ذلك فإن الاقتصاد الصيني مرشح خلال السنوات والعقود القادمة أن يكون الاقتصاد الأكبر في العالم متفوقاً بذلك علي الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أصبحت معدلات التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في الصين سريعة للغاية ، وتحقق الصين معدل نمو سنوي مازال هو الأعلى عالمياً منذ عقود ، وقد أصبحت الصين اليوم هي مصنع العالم ، وذلك من خلال العمالة الرخيصة ذات الأعداد الضخمة ،وتعاظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، في مزيج من رأس المال والمعرفة التكنولوجية ، والتي أتاحت الفرصة للاقتصاد الصيني للازدهار أكثر من أي بلد أخر ، ومن ناحية أخري ، يعد من الطبيعي أن يكون هناك الكثير من العقبات والمشكلات التي تقابل هذه التجربة الهائلة في التغيير الاقتصادي والاجتماعي .

وتبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع في تناوله لواحدة من أهم الاهتمامات البحثية في الدراسات الأكاديمية المعاصرة ، حيث أصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها الاقتصادية محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الاقتصادية المتخصصة عبر أنحاء العالم ، كما تكتسب التجربة الصينية أهميتها مما حققته من انجازات اقتصادية هائلة ، بعد أن كانت قبلها واحدة من أكثر بلدان العالم تخلفاً ، وبالتالي فمن الضروري دراسة هذه التجربة التنموية الرائدة وتتبع أبعادها ومراحلها وتحولاتها ، واستخلاص الدروس المستفادة منها .

الكلمات المفتاحية

الصين – التنمية الاقتصادية – اشتراكية السوق – التخطيط الاقتصادي – الانفتاح الاقتصادي – الإصلاح الاقتصادي – الصناعة. الاستثمارات الأجنبية المباشرة – القطاع العام –تلوث البيئة –الهجرة من الريف إلي المدن –المواد الأولية . الطاقة – الأقاليم الاقتصادية .

Abstract
At the beginning of the Twenty-First Century, China has emerged as an international economic power. The end of the seventies has witnessed a leading developing experience starting from an economy based on agriculture to be the factory of the world. As a result, about 700 million people were saved from poverty. China has now the largest population (38.1 billion people), the biggest contributor to the international growth, the biggest exporter and the second biggest economy after the United States.
At the end of the seventies, China has given priority to renew its economy and did its best to achieve that goal. It abandoned the central planning of market economy, mobilized its huge resources of labor, exerted a huge investment effort to renew industry and develop the infrastructure. China has also attracted massive foreign investments that have created new productive abilities within sectors that respond to the international and local demand. The process of developing the Chinese economic sectors after 1949 revolution has passed through important phases. The economic openness and repair that took place after 1978 is the most prominent phase of the Chinese developing experience and it has contributed to transforming the Chinese economy from failure to competing with the international economic powers. The Chinese experience has presented the guide of development to the Third World countries, as it is regarded as a development model that could grow independently but not separately. On the other side, the development process in China faces a lot of obstacles and challenges that might affect its future. However, the Chinese economy is nominated through the coming years and decades to be the biggest economy in the world, surpassing the United States. The rates of technological and economic development have become so rapid. China has achieved the highest growth rate many decades ago and has become the factory of the world through massive cheap labor, increase of foreign investments that include capital and technological knowledge which paved the way for the Chinese economy to flourish more than other countries. On the other side, there might be a lot of obstacles and problems that face this huge experience within social and

economic change.

The importance of this study lies in tackling one of the most important issues in contemporary academic studies. Because of its continuing economic growth, China has become the concern of different associations and specialized economic institutions around the world. The Chinese experience is important as it has accomplished huge economic achievements, so it is necessary to study this development experience as well as following its dimensions, phases and transformations.

التجربة التنموية في الصين .. الواقع والتحديات

مقدمة

تشهد الصين منذ أكثر من أربعة عقود تجربة تنموية رائدة ، من اقتصاد يقوم في الأساس علي الزراعة إلي مصنع العالم ، لتنتشل بذلك نحو ٧٠٠ مليون شخص من الفقر ، وهي حالياً أكبر بلاد العالم سكاناً (١,٣٨ مليار نسمة) ، وأكبر مساهم في النمو العالمي ، وأكبر دولة مصدرة في العالم ، وثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة ، وقد مرت عملية تنمية قطاعات الاقتصاد الصيني خلال الفترة التي أعقبت الثورة عام ١٩٤٩ بالعديد من المراحل المهمة ، ويعد الانفتاح والإصلاح الاقتصادي الذي حدث بعد عام ١٩٧٨ هو المرحلة الأبرز في مسيرة التجربة التنموية الصينية ، وهي التي ساهمت في نقل الاقتصاد الصيني من التخلف إلي منافسة القوي الاقتصادية الكبرى في العالم ، وقد قدمت التجربة الصينية في التنمية الدليل والمرشد لدول العالم الثالث التي مازالت تتعثر خطط التنمية الاقتصادية بها ، بوصفها نموذج في التنمية استطاع أن ينمو باستقلالية وبغير انعزالية ، ومن ناحية أخري تواجه عملية التنمية في الصين الكثير من العقبات والتحديات التي قد تؤثر علي مستقبلها ، ومع ذلك فإن الاقتصاد الصيني مرشح خلال السنوات والعقود القادمة أن يكون الاقتصاد الأكبر في العالم متفوقاً بذلك علي الولايات المتحدة الأمريكية .

أهمية الدراسة

تبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع في تناوله لواحدة من أهم الاهتمامات البحثية في الدراسات الأكاديمية المعاصرة ، حيث أصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها الاقتصادية محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الاقتصادية المتخصصة عبر أنحاء العالم ، كما تكتسب التجربة الصينية أهميتها مما حققته من انجازات اقتصادية هائلة ، بعد أن كانت قبلها واحدة من أكثر بلدان العالم تخلفاً ، وبالتالي فمن الضروري دراسة هذه التجربة التنموية الرائدة وتتبع أبعادها ومراحلها وتحولاتها ، واستخلاص الدروس المستفادة منها .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلي التعرف علي ملامح وسمات التجربة التنموية الصينية وخاصة بعد التحولات الاقتصادية الكبرى عام ١٩٧٨ ، وهي التجربة التي جعلت من الصين إحدى الكيانات الاقتصادية الكبرى في العالم ، وما هي محددات ومرتكزات تلك التجربة ، وما هي أهم المشكلات والعقبات التي تواجهها والتي قد تؤثر علي استدامتها .

فرضية الدراسة

سوف تحاول الدراسة اختبار الفرضيتين التاليتين :

١ – حققت الصين بعض التقدم خلال حقبة السياسات الاقتصادية الاشتراكية ، لكن الانطلاقة الكبرى للاقتصاد الصيني حدثت خلال فترة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي بعد ١٩٧٨.

٢ – هناك مشكلات بنيوية في التجربة الاقتصادية الصينية قد تحد من ديمومتها واستمراريتها .

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم علي جمع الحقائق والبيانات والمعلومات المتاحة لتحديد أبعاد الظاهرة محل الدراسة وفهم طبيعتها ومحدداتها وأسبابها، ويتم الاستعانة بالبيانات الإحصائية المتاحة للتعرف على كل أبعاد ومتغيرات هذه الظاهرة.

خطة الدراسة

تتناول الدراسة الموضوع محل البحث في مبحثين رئيسيين بالإضافة إلي الخاتمة والنتائج والتوصيات ، وذلك علي النحو التالي :

المبحث الأول : مراحل تطور التجربة التنموية في الصين .

أولاً: الاقتصاد الصيني خلال الفترة ١٩٤٩ – ١٩٧٨

ثانياً: التجربة التنموية الصينية بعد ١٩٧٨(الانفتاح والإصلاح الاقتصادي)

المبحث الثاني : ملامح التجربة التنموية في الصين

أولاً : أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الصين

ثانياً : العقبات والتحديات أمام التجربة التنموية الصينية

الخاتمة

النتائج والتوصيات

المبحث الأول

مراحل تطور التجربة التنموية في الصين

أصبحت الصين في الوقت الحاضر ثاني أكبر اقتصاد في العالم ، وأكبر دولة صناعية وأكبر دولة تجارية ، وأكبر دولة في احتياطي العملات الأجنبية في العالم ، فضلاً عن ذلك تجاوز معدل مساهمة الصين في نمو الاقتصاد العالمي ٣٠٪ لمدة سنوات علي التوالي ، فأصبحت الصين قوة رئيسية ومصدراً هاماً في دفع نمو الاقتصاد العالمي ، ولقد أثبتت الحقائق أن تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح علامة شديدة الأهمية في تاريخ الصين المعاصرة ، يجلب معه تغيرات عظيمة في الصين ويؤثر في العالم تأثيراً عميقاً . وبفضل سياسة الإصلاح والانفتاح فتحت الصين بابها علي العالم ، الأمر الذي حقق تحولاً عظيماً من الانغلاق الكامل إلي شبه الانغلاق ثم إلي الانفتاح علي نحو شامل . وسوف نتناول في هذا المبحث مراحل تطور الاقتصاد الصيني منذ التغيرات الكبرى التي حدثت في بنية الاقتصاد الصيني بعد وصول الحزب الشيوعي للسلطة في أعقاب الثورة الصينية عام ١٩٤٩ حتى نهاية السياسات الاشتراكية وبدء سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي ، والسير في الطريق الرأسمالي بعد ١٩٧٨ .

أولاً : الاقتصاد الصيني خلال الفترة ١٩٤٩ – ١٩٧٨

في عام ١٩٤٩ كانت البنية التحتية وقدرات الإنتاج مدمرة جزئياً ، نتيجة للحرب الأهلية الطويلة التي انتهت بوصول الحزب الشيوعي الصيني للسلطة في ديسمبر ١٩٤٩ ، وقد قامت الحكومة الصينية الجديدة بإعادة بناء الاقتصاد الصيني علي أسس اشتراكية ، وزود الاتحاد السوفيتي الصين بنموذج للتنمية ودعم اقتصادي ضخم(١) ، وكان قانون الإصلاح الزراعي هو أول القوانين التي أصدرتها الثورة ، فقانون ٢٨ يونيو ١٩٥٠ أعاد توزيع الأراضي علي الفلاحين بشكل يضمن سدس هكتار كحد أدني لكل فرد راشد ، وقد جري الإصلاح الزراعي بإعادة توزيع ملكية الأرض طبقاً لحجم عائلة الفلاح ، بمن فيهم الملاك السابقين ، وكانت النتيجة العملية هي التوزيع الكامل للأرض بما فيها الأراضي العامة المملوكة تقليدياً علي المشاع في القرى ، ثم أنشئت التعاونيات التي ضمنت المحافظة علي حقوق الملكية للفلاحين ، فالتعاونيات التي تأسست عام ١٩٥٠ وكانت قائمة في حدود القرى الأصلية ، أعطت الفلاحين أسهماً في ملكية الأرض ، ولكن عندما أقيمت التعاونيات المطورة عام ١٩٥٧ ثم كوميونات الشعب عام ١٩٥٨ والتي كانت تتجاوز الحدود الطبيعية للقرى التقليدية ، فقد الفلاحون حقوق الملكية ، وكان معني ذلك التأميم الكامل للأرض ، وبعد مرور خمس سنوات فقط وفي عام ١٩٦٢ وتحت تأثير حالة المجاعة التي عمت البلاد ، أعيد النظر في السياسة الزراعية ، فسمح علي نحو جزئي بعودة الملكية الخاصة والسوق الحر ونظام التعاقد ، وسمح للفلاحين بالاحتفاظ بجزء صغير من الأرض لضمان معاشهم الخاص ، وفي أواخر السبعينات أعادت الحكومة أغلب حقوق الملكية مرة أخري للفلاحين(٢) .

وبغض النظر عن الأخطاء التي حدثت ، فقد حققت الزراعة الصينية خلال الفترة ١٩٤٩ – ١٩٧٨ بعض التقدم ، فقد ارتفع معدل إنتاجها السنوي من ١٦٠ إلي ٢٨٠ مليون طن من الحبوب بين ٥٢ – ١٩٧٨ ، وقد أدت الأساليب المعتمدة في سبيل تحقيق ذلك إلي إبقاء أربعة أخماس سكان البلاد في الأرياف ، وقد ضمن الصين بفضل هذه الأساليب القاسية أمنها الغذائي أكثر من أي بلد من بلدان العالم الثالث ، ويبقي أن هذه النظام قد بذل كل ما كان بوسعه إنتاجه ، وبلغ أقصي حدوده في نهاية

السبعينات مع ارتفاع عدد أيام العمل لكل فرد راشد من سكان الريف من ١٦٠ يوماً عام ١٩٥٧ إلي أكثر من ٢٥٠ يوماً عام ١٩٧٥(٣) .

وفي عام ١٩٥٣ بدأت الصين الخطة الخمسية الأولي (١٩٥٣ – ١٩٥٧) وتوافقت مع نمو سريع للغاية ، وقد وجه القدر الأكبر من الاستثمارات نحو الصناعات الثقيلة (الحديد والصلب ، والصناعات الميكانيكية) ، وقد تضاعف الإنتاج الصناعي ٣,٢ مرة ، وتضاعف إنتاج الفحم مرتين ، والحديد الزهر ثلاث مرت ، والفولاذ أربع مرات(٤) ، وقد كان للمساعدات الاقتصادية والتقنية التي قدمها الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية الدور الأكبر في تنفيذ تلك الخطة ، ويمكن القول أنه بدءاً من عام ١٩٤٩ وجهت الصين تجارتها الخارجية نحو بلدان الكتلة الشرقية ، وفي عام ١٩٥٧ تاجرت الصين معها بما يزيد عن ثلثي مجمل مبادلاتها الخارجية (مع الاتحاد السوفيتي بمفرده ما يزيد عن النصف) وقد زود الاتحاد السوفيتي الصين بتجهيزات تمثل نحو نصف نفقاتها خلال سنوات الخطة الخمس

(*) ، ومنح الصين بين ١٩٥٠ – ١٩٥٤ قروضاً تغطي نحو خمس مبيعاته الإجمالية للصين ، بالإضافة إلي المعونة التقنية الكثيفة(٥) ، ومع نهاية الخطة الخمسية الأولي بدأت فترة طويلة من عدم استقرار الاقتصاد الصيني ، فبدفع من ماوتسي تونج دخلت الاهتمامات الإيديولوجية في النقاش والسياسات الاقتصادية المطبقة ، وبدءاً من عام ١٩٥٨ ظهرت السياسات الثورية (القفزة الكبرى إلي الأمام خلال السنوات ١٩٥٨ – ١٩٦١ ، ثم فترة الثورة الثقافية ١٩٦٦ – ١٩٧٦) وكان لهما تداعياتهما السلبية علي الاقتصاد الصيني ، حيث حدت حالة الزراعة من النمو الصناعي الذي لم يستطع بدوره امتصاص سوي جزء ضعيف من الأيدي العاملة ، وكشف غرس المجمعات الصناعية الكبيرة عن ضعف البنية التحتية ووسائل الاتصالات في الصين ، وأظهرت الأفضلية الممنوحة للصناعات الثقيلة عن حجم مشكلة شح رؤوس الأموال وضخامة الأيدي العاملة غير المدربة(٦) .

---

*(بدءاً من ١٩٥٦ ومع إدانة الفترة الستالينية بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي حدث التباعد في الرؤية بين الصين والاتحاد السوفيتي ، ثم زاد الخلاف حتى وصل إلي القطيعة الكاملة ثم العداء الصريح بعد ذلك ، ومن ثم توقف التعاون الاقتصادي تماماً بين البلدين .

ويمكن القول بصفة إجمالية أن الصين حققت بعض التقدم خلال تلك الحقبة من السياسات الاشتراكية (١٩٤٩ – ١٩٧٨) خاصة بالمقارنة بالفترة التي سبقتها ، فبين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٨ بلغت نسبة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٦,٢٪ ، و ٣,٤٪ للقطاع الزراعي ، و ٩,٤٪ للقطاع الصناعي ، و ٤,٥٪ لقطاع الخدمات ، وقد شهدت هذه الحقبة بالإجمال معدلات نمو تفوق بمرتين معدلات النمو في الهند(٧) ، ويذهب بعض الاقتصاديين إلي أن نسبة النمو الاقتصادي المحققة خلال تلك الفترة (٦,٢٪ سنوياً) تأتي وفقاً للمصادر الرسمية الصينية التي تميل إلي المبالغة ، وهي بلا شك لا تزيد عن ٤,٤٪ ، فالمعدل المرتفع للغاية للنمو السكاني خلال تلك الفترة (+ ٢٪ سنوياً) امتص قسماً مهماً من هذا النمو ، بحيث يعيد نسبة تقدم الناتج المحلي الإجمالي إلي معدلات أقل من المعدلات الرسمية ، وقد ارتفع عدد سكان الصين من ٥٧٥ مليون نسمة إلي ٩٦٣ مليون نسمة خلال نفس الفترة(٨) .

ورغم كل الجهود الاقتصادية المبذولة في تلك السنوات لم تحقق الصين قفزة اقتصادية كبيرة ، وفي السبعينات من القرن العشرين توسعت الهوة بين الصين وجارتها اليابان ، وكذلك بينها وبين الجيل الأول للاقتصادات الصناعية الصاعدة في أسيا ، فقد شهدت هونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة تقدماً بالغ السرعة في إنتاجها ومستوي معيشتها ، وشكل نجاح هذا النموذج وإرادة اللحاق بهذه البلدان خلفية التغيير الذي حدث في الإستراتيجية الاقتصادية للصين بدءاً من عام ١٩٧٨ .

ثانياً : التجربة التنموية الصينية بعد ١٩٧٨ (الانفتاح والإصلاح الاقتصادي)

تقوم انجازات الصين في الوقت الحاضر علي ركيزتين أساسيتين هما : الإصلاح الاقتصادي والانفتاح علي العالم الخارجي ، وبالعودة إلي ما قبل أربعة عقود نجد أن حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين عام ١٩٧٦ بلغ ١٥٣,٩٤ مليار دولار أمريكي ، وشكل نحو ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وكان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٦٥,٤ دولار أمريكياً ، وكان دون المرتبة المائة والعشرين في العالم ، وكان إجمالي احتياطي الصين من النقد الأجنبي ١,٢٥٥ مليار دولار فقط ، وبلغ إجمالي حجم صادرات وواردات الصين ١٣,٤٣ مليار دولار ، ولم يكن هناك

استثمار أجنبي مباشر في الصين ولا استثمار مباشر صيني في الخارج(٩) ، وفي ظل هذا الوضع عكف قادة الصين علي صياغة استراتيجيات وسياسات جديدة للتنمية ، وفي نهاية عام ١٩٧٨ تم إعلان وبدء تنفيذ مجموعة جديدة من استراتيجيات التنمية للإصلاح في الداخل والانفتاح علي الخارج ، وفي عام ١٩٨٠ قررت الصين إنشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة ، في شنتشن وتشوهاي وشانتو بمقاطعة قوانجدونج ، وشيامن في مقاطعة فوجيان ، فكان ذلك إعلاناً عن إنشاء المناطق الاقتصادية في الصين ، وفي أبريل عام ١٩٨٨ تأسست مقاطعة هاينان ، التي أصبحت أكبر منطقة اقتصادية خاصة في الصين .

أن النقطة المركزية في سياسات التنمية الجديدة التي طرحتها الصين في نهاية عام ١٩٧٨ هي نقل محور أعمال الحزب والدولة إلي العمل الاقتصادي ، فأصبح النمو الاقتصادي أهم مقياس لتقييم تنمية منطقة ، وتقييم قادة المنطقة(١٠) ، وبفضل جهود الحكومات علي المستويات المختلفة شهدت البنية الأساسية وقطاع التصنيع في تطوراً سريعاً .

وخلال أربعة عقود حققت الصين انجازات غير مسبوقة في تاريخ التنمية ، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧ نحو ١٢,٢٣٧ مليار دولار (كان ناتجها المحلي الإجمالي عام ١٩٧٨ حوالي ١٥٥ مليار دولار) ، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من ١٦٥ دولار عام ١٩٧٨ إلي أكثر من ثمانية دولار في نهاية ٢٠١٦(١١) ، والصين التي لم يكن فيها أي استثمارات أجنبية مباشرة قبل أربعة عقود بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها عام ٢٠١٧ نحو ١٣٥,٣٢٠ مليار دولار(١٢) ، وحافظت علي وضعها كثاني أكبر اقتصاد في العالم ، والأهم أن نحو ٧٠٠ مليون صيني نفضوا الفقر عن أنفسهم .

وقد تعددت صور ومجالات الإصلاح الاقتصادي في الصين ، وشملت أغلب مكونات وقطاعات الاقتصاد الصيني ، وسوف نتناول أهم الإصلاحات في السياسات والإجراءات والتي مست أغلب المتغيرات والقطاعات الاقتصادية كالأتي :

١ – القطاع الزراعي

تطعم الصين نحو ٢٢٪ من سكان العالم ، مع أنها لا تمتلك سوي ٦٪ فقط من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في العالم ، وفي نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين قام الريف الصيني بتطبيق الإصلاح في نظام المسئولية الأسرية التعاقدية في الإنتاج ، وتمتع الفلاحون بحق الإدارة والإنتاج مما أثار كثيراً من حماسهم وايجابيتهم ، وأدي ذلك إلي تحرير قوي الإنتاج الزراعي ، بالإضافة إلي ذلك ، فقد أدت زيادة أسعار المنتجات الزراعية بنسبة كبيرة تصل إلي ٢٥٪ في عام ١٩٧٩ إلي تحفيز النمو السريع للإنتاج الزراعي ، وزيادة دخل المزارعين بصورة سريعة ، وجعل الإصلاح يؤتي ثماره ونتائجه الفورية ، ووفقاً لحساب الأسعار المقارنة أو فروق الأسعار فقد ارتفعت قيمة إجمالي الإنتاج الزراعي والغابات في عام ١٩٨٥ عن نظيره في عام ١٩٧٩ إلي نسبة ٦١,٦٪ ، بمتوسط معدل نمو سنوي يصل إلي ٧,١٪((١٣) ، وقد حدث انخفاض في إنتاج الحبوب ما بعد عام ١٩٩٠ ، مما حمل الحكومة علي التفكير الجدي في مواجهة أسباب هذا الانخفاض ، وعلي رأسها الهجرة الكثيفة لقوي العمل الزراعي نحو المدن ، وتقليص مساحة الأراضي المزروعة ، وهما ظاهرتان تولدتا عن الإصلاحات الاقتصادية ، وقد ظلت الدخول في القطاع الزراعي أدني منها في القطاع الصناعي ، ولهذه الأسباب اتخذت الحكومة منذ عام ١٩٩٣ تدبيراً يقضي بتخفيض الضرائب علي الفلاحين ، الذين لم تعد الدولة تطلب منهم أكثر من ٥٪ من دخولهم الحقيقية ، وفي نفس الوقت اتخذت تدابير إدارية لتفادي قيام الموظفين المحليين بالتحصيل اللاشرعي للضرائب(١٤) ، ومنذ عام ٢٠٠٤ أعلنت البرامج الحكومية (وخاصة خطة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠) الأولوية لصالح المنتجات الزراعية ودخول الفلاحين ، وتتمثل العقبة الأولي في طريق تحسين أوضاعهم بالتضخم السكاني في المناطق الزراعية ، التي لا يمكن تجاوزها إلا تدريجياً ، طالما أن السلطات الصينية تريد التحكم في الهجرة الريفية إلي المدن وإدارة نتائجها الاقتصادية والاجتماعية .

٢ – القطاع العام

خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي لم تستطع منشات القطاع العام الصناعية مقاومة اشتداد المنافسة في السوق ، ورغم أنها الأفضل تجهيزاً ، ولديها الأيدي العاملة الأكثر كفاءة فإن إنتاجها أضعف من إنتاج المنشات الأخرى ، وقد تدهورت نتائجها المالية عبر الزمن ، ففي عام ١٩٩٨ كان أكثر من ثلث عدد هذه المنشات خاسراً ، ولم تتمكن من الحفاظ علي بقائها إلا بفضل القروض المصرفية ، وإعانات من الموازنة العامة ، والتأخر في تسديد الضرائب(١٥) ، وتعود هذه النتائج السيئة في جزء منها إلي ما يعانيه الكثير من صناعات هذه المنشات من تدهور ، ووراثتها لوظائف اجتماعية واسعة جداً مثل الضمان الاجتماع وسكن مستخدميها ، كما أن إدارتها أصبحت موضع اتهام ، فهي لا تخضع إلي انضباط مالي صارم(١٦) ، وقد انخفضت حصة ملكية الدولة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) من ٥٦٪ عام ١٩٧٨ إلي ٤١٪ عام ١٩٩٦ ، كما انخفضت الملكية الجماعية من ٤٣٪ إلي ٣٥٪ ، في حين أن القطاع الخاص شبه المنعدم في الحقبة الماوية (١٩٤٩ – ١٩٧٦) بات يسهم بنسبة ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي عام ١٩٩٦ كانت الدولة توظف ١١٢ مليون عامل في المدن ، والجماعات ٣٠ مليون ، والقطاع الخاص ٣٠ مليوناً كذلك(١٧) ، وبرغم كل ذلك كانت مؤسسات القطاع العام في منتصف التسعينات مازلت تحقق نحو ٤٥٪ من الناتج الاقتصادي ، و ٥٥٪ من حصيلة الضرائب ، و ٧٠ من قيمة الأصول الصناعية ، ويعمل بها أكثر من ٦٠٪ من القوة العاملة في الحضر ، ومع ذلك فقد تجاوز عبء الدعم لشركات القطاع العام طاقة ميزانية الدولة وقدرة البنوك علي التمويل ، وتمثلت سياسة الدولة في ذلك الوقت في إعلان الإفلاس المخطط لبعض الشركات ، أو الاندماج ، أو تحويل الديون إلي مساهمات رأسمالية ، كذلك عمدت الدولة إلي التمسك بالمؤسسات الكبرى والتخلص من المشروعات الصغيرة كما جاء في اقتراحات مجلس الدولة عام ١٩٩٣(١٨) ، واستمر اهتمام الدولة بمؤسسات القطاع العام ، وفي عام ١٩٩٨ وعلي مدار ثلاث سنوات تم انقاذ غالبية مؤسسات القطاع العام المتوسطة والكبيرة ، التي كانت تعاني من الخسائر ، وأسست معظم المؤسسات المتوسطة والكبيرة للقطاع العام نظاماً مؤسسياً

حديثاً ، وفي عام ٢٠٠٠ تم انجاز هذا الهدف بشكل عام ، ففي نهاية ١٩٩٧ كان عدد مؤسسات القطاع العام والشركات القابضة ١٦٨٧٤ شركة ، والشركات الخاسرة منها ٦٥٩٩ شركة ، أي ما يمثل ٣٩٪ منها ، وبحلول عام ٢٠٠٠ تقلص عدد الشركات الخاسرة إلي ١٨٠٠ شركة ، وقد لجأت المؤسسات المتوسطة والكبيرة للقطاع العام خلال تلك السنوات الثلاث إلي مخصصات البنوك للديون المتعثرة بقيمة ١٥٠ مليار يوان ، والقروض بلا فوائد لتجديدات التقنية بقيمة ٢٠٠ مليار يوان ، والديون المستحقة لمقايضة الأسهم بقيمة ٤٠٥,٢ مليار يوان(١٩) ، وقد استمر الإصلاح منذ ذلك الوقت وحقق نتائج جيدة ، ففي عام ٢٠١١ كان هناك ٧٠ مؤسسة من المؤسسات المدرجة علي قائمة المؤسسات الصينية بالأسواق داخل الصين ، وتضم فيما بينها ٦٤ مؤسسة مملوكة للدولة أو شركات قابضة أعدت ضمن أكبر ٥٠٠ مؤسسة عالمية(٢٠) أن الاقتصاد المملوك للدولة يسيطر بقوة علي الصناعات المهمة والمجالات الرئيسية للاقتصاد الصيني ، وبحلول نهاية ٢٠١٢ كان هناك ٩٥٣ مؤسسة قابضة مملوكة للدولة ومدرجة بالأسواق ، وتمثل ٣٨,٥٪ من عدد المؤسسات المدرجة فئة أولي في الصين ، بقيمة سوقية بلغت ١٣ تريليون و ٧١٠ مليار يوان ، وهي تمثل ٥١,٤٪ من إجمالي القيمة السوقية للمؤسسات المدرجة فئة أولي في الصين(٢١) .

٣ – الصناعة

منذ بدء الانفتاح والإصلاح الاقتصادي شكلت الصناعة أهم محركات النمو في الصين ، وقد شهدت الصناعة الصينية تغيرات كثيرة ، من بينها تحرير الأنشطة ، وقيام سوق شديدة المنافسة ، وازدهار قطاعات وصناعات جديدة ، ومنافسة الواردات المتقدمة تكنولوجياً ، وقد بدأت تلك الإجراءات في ديسمبر ١٩٧٨ ، عندما سمحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بإعادة العمل بمبدأ الربح كمعيار لإدارة المنشات ، والمكافآت الإنتاجية للعاملين ، وقد اقتصر الانفتاح في تلك المرحلة المبكرة فيما يخص رؤوس الأموال الصناعية القادمة من الخارج علي بعض الأقاليم المختارة في جنوب الصين ، وفي عام ١٩٨٤ أقرت اللجنة المركزية للحزب مبدأ النظام المختلط ، الذي يتعايش فيه السوق مع التخطيط الاقتصادي ، حيث تم تحرير الأسعار ، وتوسيع درجة استقلال المنشات ، ومع بدء الموجة الثانية من الإصلاحات في بداية التسعينات تسارع تحرير الأسعار ، وبدء الاهتمام بإصلاح منشآت القطاع العام الصناعية ، مع التأكيد

في نفس الوقت علي الدور الذي لا غني عنه للقطاع الخاص ، كما هدفت الإصلاحات إلي إنشاء نظام مصرفي حقيقي ، ونظام ضريبي جديد ، ونظام لصرف العملة ، وفي عام ٢٠٠١ انضمت الصين إلي منظمة التجارة العالمية ، وقد أدي ذلك إلي انفتاحها بشكل أكبر علي السوق العالمي . وقد شهدت الصناعة تقدماً سريعاً ، وتبدلات قطاعية عميقة ، وأصبحت صناعات جديدة مثل الصناعات الكهربائية والاليكترونية وصناعة تجهيزات النقل في مقدمة النمو ، بدفع من المستثمرين الأجانب ، وبطلب خارجي وداخلي قوي ، وفي عام ٢٠٠٤ ، أصبحت تمثل خمس الإنتاج الصناعي ،بينما أصبحت القطاعات التقليدية نسبياً أقل ديناميكية ، وتراجع بعضها ، فقبل الإصلاحات كانت صناعة التعدين قطب إستراتيجية التصنيع في الصين ، ولكن أعاقتها قدرات إنتاجية متقادمة ، ومنشآت قليلة الفاعلية قد أعيد هيكلتها ، أما بالنسبة للصناعات النسيجية فقد جرت رقمنه المنتجات الأولية (خيوط وأنسجة) ، وأصبح إنتاج المنتجات الجاهزة (ألبسة – جلود – أحذية) بالغ الديناميكية ، بينما بقيت الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية من أهم قطاعات الإنتاج(٢٢) . وفي السنوات التالية لبدء الانفتاح الاقتصادي ، تخصصت الصين في المنتجات المقلدة ورخيصة الثمن ، ففي عام ٢٠٠٤ كان ما يزيد عن ٧٠٪ من صادراتها من فئة الأسعار المنخفضة(٢٣) ، ويوضح الجدول التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة وغيره من القطاعات الإنتاجية .

جدول (١)

تطور الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الاقتصادية (نسب مئوية %)

القطاعات/ السنوات	١٩٧٨	١٩٩٣	٢٠٠٤	نسبة النمو السنوي (١٩٧٨ – ١٩٩٢)	نسبة النمو السنوي (١٩٩٢ – ٢٠٠٤)
الزراعة	٢٨	١٩	١٣	٥,٢	٣,٧
الصناعة والبناء	٤٨	٤٦	٤٦	١١,٤	١١,٥
الخدمات	٢٤	٣٥	٤١	١١,٢	٩,٨

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي الصيني ، ٢٠٠٥ ، ورد ذلك في :

– فرانسواز لوموان ، " الاقتصاد الصيني " الهيئة السورية العامة للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص : ٥٩

٤ – القطاع المالي والمصرفي

في عام ١٩٨٣ استبدل الاحتكار المصرفي بنظام مصرفي جديد ، مكون من البنك المركزي الصيني (مصرف الصين الشعبي) ، وبنوك متخصصة ، أبرزها : المصرف الزراعي ، والمصرف الصناعي والتجاري ، ومصرف الإنشاء والتعمير ، ومصرف الصين ، وهي المصارف الكبرى للقطاع العام ، كما أنشئت مصارف جديدة ومؤسسات مالية غير مصرفية ، غالباً بمبادرة من السلطات المحلية (المناطق والأقاليم الاقتصادية) ، وحدّت الحكومة حينئذ من نمو قطاع مصرفي خاص ، وقد بدأت الصين منذ بداية التسعينات في تطبيق سياسة السماح لرأس المال الخاص ورأس المال الأجنبي بالمشاركة في إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة ، بما في ذلك المؤسسات المالية المدرجة بأعداد كبيرة في الأسواق ، مما أسهم إلي حد كبير في تعزيز ودفع تطور اقتصاد الملكية المختلطة ، وفي القطاع المصري فإن نسبة رأس المال الخاص بهذا القطاع ليست منخفضة ، ويظهر تقرير اللجنة التنظيمية المصرفية الصينية أنه حتى نهاية عام ٢٠١٢ بلغت نسبة إجمالي رأس المال الخاص من إجمالي أسهم البنوك التجارية المساهمة ٤٥٪ ، وتعدت نسبة إجمالي رأس المال الخاص من إجمالي نسبة الأسهم في المؤسسات المالية الريفية والمتوسطة ٩٠٪(٢٤) ، وفي نوفمبر ٢٠١٣ طرحت قرارات الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشر للحزب الشيوعي الصيني الحاكم لأول مرة السماح لرأس المال الخاص المؤهل الشروع في إنشاء البنوك الصغيرة ومتوسطة الحجم والمؤسسات المالية الاخري وفقاً للقانون ، فقبل ذلك وعلي الرغم من ارتفاع نسبة رأس المال الخاص في البنوك المساهمة والبنوك التجارية في المدن والمؤسسات المالية في الريف ، لم يكن يسمح لأصحاب رأس المال الخاص بأن يكونوا من رعاة أو مؤسسي البنوك ، وقد كان لدي بعض رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات الخاصة أرائهم وتحفظاتهم حيال هذا الأمر ، وبعد رفع الحظر جاءت إجراءات الجهات المعنية سريعة نسبياً ، ففي مارس ٢٠١٤ حددت لجنة المراقبة والإشراف علي البنوك خمسة من البنوك الخاصة كدفعة أولي ، وكنقطة تجريبية في تنفيذ البنوك الخاصة تم تطبيق نظام المؤسس المشارك ، ويتطلب ذلك ألا يقل عدد مؤسسي البنك الواحد عن أثنين من المؤسسين(٢٥) . وفي عام ٢٠١٥ أصبحت

الصين تمتلك أربعة من أكبر خمسة بنوك علي مستوي العالم ، ما يمثل عظم قيمة الأصول للبنوك الصينية ، وقد تصدر القائمة البنك الصناعي والتجاري الصيني بأصول بلغت قيمتها ٣,٥ تريليون دولار أمريكي (ما يعني أن قيمة البنك تتجاوز إجمالي الناتج المحلي البريطاني) ، وجاء في المرتبة الثانية بنك التعمير الصيني يليه البنك الزراعي الصيني ، في حين جاء بنك الصين في المرتبة الخامسة عالمياً(٢٦) .

٥ – العمالة

بدأت سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح في الريف الصيني بتطبيق نظام تتعهد بموجبه الأسر الريفية منفردة بزراعة الأرض المملوكة جماعياً عن طريق المقاولة ، مما أدي إلي تحرير أكثر من مائة مليون ريفي من العمل الزراعي ، وأصبحوا بلا عمل ، ولكن معظم الفلاحين ظلوا أسري للريف بسبب نظام كوبونات الدعم (بطاقات التموين) المرتبطة بمكان الإقامة ، والتي كان يتم الحصول بها علي كل شئ تقريباً حتى الطعام ، وفي عام ١٩٨٤ تغيرت السياسة الاقتصادية وأصبح مسموحاً للفلاحين بالعمل في المدن ، وعمل تدفق الاستثمار علي خلق أعمال كثيرة ومتنوعة في مواقع البناء وفي المناجم والمصانع ، وهي أعمال يعتبرها كثير من أهل المدن مرهقة وغير مناسبة(٢٧) ، ومنذ عام ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٦ امتصت الزراعة خمس النمو في عدد العاملين فقط ، وهبط وزنها في الاستخدام العام ، وانخفض عدد العمال الزراعيين مسجلاً انخفاضاً كبيراً ، ويوضح الجدول التالي تطور أعداد العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة في الصين في فترة الإصلاح والانفتاح .

جدول (٢)

تطور أعداد العاملين في القطاعات الاقتصادية

القطاع / السنة	١٩٧٨	١٩٩٥	٢٠٠٤	٢٠١٣
الزراعة (الملايين)	٢٨٣	٣٥٥	٣٤٨	٢٤١
الزراعة (النسبة)	٧٠,٥	٥٢,٢	٤٦,٩	٣١,٤
الصناعة (بالملايين)	٦٩	١٥٧	١٦٧	٢٣١
الصناعة (النسبة)	١٧,٣	٢٣,٠	٢٢,٥	٣٠,١
الخدمات (بالملايين)	٤٩	١٦٩	٢٢٧	٢٩٦
الخدمات (النسبة)	١٢,٢	٢٤,٨	٣٠,٦	٣٨,٥

المصدر : كتاب الإحصاء الصيني السنوي ، ٢٠١٧

علي الرابط :

www.stats.gov.cn/english/Statisticaldata/AnnualData/

وقد تحسنت أوضاع العمال في السنوات الأخيرة مع التقدم الاقتصادي الشامل في الصين ، ففي عام ٢٠١٦ بلغ متوسط الدخل الشهري للفرد منهم ٣٢٧٥ يوان (الدولار وقتها يساوي ٦,٩ يوان) وفقاً للتقرير الصادر عن المصلحة الوطنية الصينية للإحصاء في مايو ٢٠١٧(٢٨) .

المبحث الثاني

ملامح التجربة التنموية في الصين

أصبحت معدلات التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في الصين سريعة للغاية ، وتحقق الصين معدل نمو سنوي مازال هو الأعلى عالمياُ منذ عقود ، وقد أصبحت الصين اليوم هي مصنع العالم ، وذلك من خلال العمالة الرخيصة ذات الأعداد الضخمة ،وتعاظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، في مزيج من رأس المال والمعرفة التكنولوجية ، والتي أتاحت الفرصة للاقتصاد الصيني للازدهار أكثر من أي بلد أخر ، ومن ناحية أخري ، يعد من الطبيعي أن يكون هناك الكثير من العقبات والمشكلات التي تقابل هذه التجربة الهائلة في التغيير الاقتصادي والاجتماعي ، وسوف نتناول في هذا المبحث أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الصين بعد الانفتاح والإصلاح عام ١٩٧٨ ، ثم نتناول أهم العقبات أمام اطراد واستمرارية التجربة التنموية الرائدة في الصين .

أولاً : أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الصين

حققت أهم المؤشرات الاقتصادية في الصين تقدماً ونمواً مطرداً في العقود الأخيرة حتى وقتنا الحاضر ، وسوف نقوم بالتركيز علي بعض المؤشرات الهامة :

١ – معدل النمو ومتوسط دخل الفرد :

لقد تحولت الصين في السنوات الأخيرة من اقتصاد ينبني بالأساس علي الزراعة لتصبح الاقتصاد الثاني في العالم ، غير أن الصين تظل بلداً ذا دخل متوسط ، تواجه تحدي الارتقاء بنفسها إلي اقتصاد ذو دخل عالٍ ، حيث كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين أقل من ١٢٠٠٠ دولار أمريكي عام ٢٠١٣ ، مقارنة بنحو ٥٣٠٠٠ دولار أمريكي للولايات المتحدة(٢٩) ، ولتحقيق هذا الهدف تخطط الصين لتفعيل تحول جديد ، من اقتصاد يقوده الاستثمار إلي اقتصاد يعتمد علي الاستهلاك ، وتملك الصين أعلي نسبة ادخار خاص في العالم ، حيث بلغت المدخرات نحو ٥

تريليون دولار ، ويعد أهم تحدي في المستقبل هو تشجيع الأفراد علي إنفاق مزيد من مدخراتهم لدفع عجلة الاقتصاد إلي الأمام . ويوضح الجدول التالي تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين ومجموعة من البلدان .

جدول (٣)

مقارنة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين ومجموعة مختارة من البلدان (نسب مئوية %)

الدولة / السنة	١٩٩١-٢٠٠٢ (متوسط سنوي)	٢٠٠٣ – ٢٠٠٧ (متوسط سنوي)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
العالم	٢,٩	٣,٧	٣,٥	٤,١	٤,٠	١,٥	– ٢,٢	٤,١	٢,٨	٢,٢	٢,١
الاقتصادات المتقدمة	٢,٦	٢,٦	٢,٤	٢,٨	٢,٦	٠,٠	– ٣,٨	٢,٦	١,٥	١,٢	١,٠
الاقتصادات النامية	٤,٧	٧,٠	٦,٨	٧,٦	٧,٩	٥,٣	٢,٤	٧,٩	٥,٩	٤,٦	٤,٧
الصين	١٠,١	١١,٦	١١,٣	١٢,٧	١٤,٢	٩,٦	٩,٢	١٠,٤	٩,٣	٧,٨	٧,٦
الهند	٥,٩	٨,٦	٩,٠	٩,٤	١٠,١	٦,٢	٥,٠	١١,٢	٧.٧	٣,٨	٥,٢
البرازيل	٢,٦	٤,٠	٣,٢	٤,٠	٦,١	٥,٢	– ٠,٣	٧,٥	٢,٧	٠,٩	٢,٥

المصدر : الانكتاد ، " تقرير التجارة والتنمية في العالم ٢٠١٣ ، ص : ٣٥ ، ٥٦ .

ونلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الصيني مقارنة بالمتوسط العالمي أو بأداء مجموعة البلدان المتقدمة والنامية ، ويوضح الجدول التالي أكبر دول العالم في حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ .

جدول (٤)

مقارنة بين الناتج المحلي في الصين ومجموعة من الدول المختارة عام ٢٠١٧

الدولة	حجم الناتج (بالمليون دولار)	معدل النمو عن العام السابق (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩,٥٨٩.٦١٣	٢.١٩
الصين	١٢,٢٣٧,٧٨٢	٦,٨٦
اليابان	٤,٨٧٢,٤١٥	١,٧٣
ألمانيا	٣,٦٩٣,٢٠٤	٢,١٦
المملكة المتحدة	٢,٦٣١,٢٢٨	١,٧٤
فرنسا	٢,٥٨٨,٨٩٣	٢,١٦
الهند	٢,٥٧٥,٦٦٧	٦,٦٨
البرازيل	٢,٠٥٥,٥١٢	٠,٩٩
ايطاليا	١,٩٤٣,٨٣٥	١,٥٧
كندا	١,٦٤٧,١٢٠	٣,٠٥

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد علي قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) ، علي الموقع الرسمي :

https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/124/index.html

ونلاحظ أن الصين تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في حجم الناتج المحلي الإجمالي .

أما بالنسبة لمعيشة السكان ، فوفقاً للسلطات الصينية التي حددت العتبة الغذائية في مستوي شديد الانخفاض ، احتوت الصين في العقد الأول من القرن ٢١ علي نحو ٥٠ مليون فقير (أقل من ٥٪ من السكان) ، وحسب المعايير الدولية التي تحدد عتبة الفقر لمجمل البلدان بدولار واحد يومياً (بالتعادل مع القوة الشرائية) يوجد في الصين ما بين ١١٠ – ١٢٠ مليون فقير (أي ما يعادل ٩ – ١٧ % من السكان) ، وأياً كانت المعايير المعمول بها ، فإن عدد ونسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر شديد انخفض بصورة ملحوظة ، لأن عددهم في بداية التسعينات تراوح ما بين ٢٦٠ – ٣٨٠ يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً ، ويعزي انخفاض عدد الفقراء بشكل رئيس إلي النمو الاقتصادي الشديد وليس إلي توزيع أفضل للدخول(٣٠) ، وطبقاً لتقرير عمل الحكومة الذي قدمه رئيس مجلس الدولة الصيني أمام الدورة الثانية للمجلس الوطني لنواب الشعب في مارس ٢٠١٩ والذي يعد وثيقة شاملة للتنمية الصينية للعام الذي سبق ، فقد تم توفير فرص عمل جديدة لنحو ١٣ مليون و ٦١٠ ألف فرد في المناطق الحضرية والريفية عام ٢٠١٨ ، وطبقاً للتقرير نقلت الصين نحو ١٣ مليون و ٨٦٠ ألف فرد من ربقة الفقر في نفس العام(٣١) .

٢ – الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

يواصل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقه في الصين بمعدل متزايد ، وذلك في الأساس لتنمية قدرة الصناعة علي التصدير ، وعلي نحو متزايد أيضاً لتلبية الطلب المحلي ، وفي عام ٢٠١٧ استطاعت الصين اجتذاب ١٣٦,٣ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية ، وكان مجموع ما تدفق علي الصين من استثمارات أجنبية منذ الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٨ وحتي ٢٠١٠ نحو ٥٨٧,٨ مليار دولار أمريكي ، ارتفع إلي تريليون و ٣٥٤,٤ مليار دولار عام ٢٠١٦(٣٢) ، وتستثمر الشركات الأجنبية في الصين في المقام الأول للإفادة من انخفاض تكلفة القوي العاملة ، ومن المكاسب

متزايدة الأهمية بالنسبة للصين فرصة نقل ثمار جهود البحث والتطوير ، عن طريق نقل التقنيات الجديدة الكامنة في الأجهزة والعمليات ، وتأثيرات النماذج التطبيقية ، وانتقال المديرين والعاملين ، والضغوط التنافسية ، والروابط التقنية التي تنشأ بين الشركات الأجنبية وموردیها والشركات التابعة لها(٣٣) ،

وقد بدأت الشركات الصينية تعمل في صورة عقود تحتية ، ثم أصبحت مورداً للشركات الأجنبية ، حتى أصبحت هي نفسها التي تقوم بتصنيع المنتجات النهائية للأسواق العالمية ، وتصدر الصين اليوم الحاسبات الآلية والقاطرات ذات السرعات الفائقة ، والسيارات ، والطائرات ، والمفاعلات النووية وغير ذلك ، وتستأثر الصين بميزة هامة تسمح لها بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهي انخفاض تكلفة ساعة العمل معبراً عنها بالدولار الأمريكي ، وطبقاً لبعض الإحصاءات التي أصدرتها احدي الشركات دولية النشاط العاملة في الصين ، فإن تكلفة ساعة العمل تقل في الصين بنحو ٨٠ مرة عن نظيرتها في البلدان الغربية(*) ، مما يعد رقماً قياسياً لأقل تكلفة ساعة عمل في العالم(٣٤) .

وقد قامت سياسة الانفتاح الاقتصادي فى الصين في البداية على أساس المواقع، حيث تم تحديد أربع مناطق للتصنيع المخصص للتصدير، تتميز بقربها من دول جنوب شرق آسيا والتى نجحت فى صناعات التصدير، حيث تم اختيار هذه المناطق بمقاطعتى جوانج دونج، وفوجيان القريبتين من هونج كونج وتايوان ومكاو، وبدأت هذه المناطق فى تطبيق سياسات تفضيلية لجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية. وقد نجحت بدرجة كبيرة فى ذلك، وهذا ما يؤكده حجم الاستثمارات الأجنبية فى الصين، وبعد نجاح تجربة مناطق التصنيع المخصص للتصدير قامت الصين عام ١٩٨٤

---

*) ركزت هذه الدراسة علي حقيقة أن العمال الصينيين تلقوا في مصانعهم عام ٢٠٠٤ أجوراً تقل بنحو عشرين مرة عن تلك التي يتقاضـــاها نظرائهم في الولايات المتحدة ، ولكن حيث أن تكلفة المظلة الاجتماعية في الولايات المتحدة – كما هو الحال في أوربا – تتراوح ما بين ٨٠ إلي ١٠٠٪ من صافي المرتب المتحصل عليه ، في حين أن ذلك لا يوجد علي الإطلاق بالنسبة للعمالة الصينية ، فإن التكلفة الأسبوعية للأجر كانت ٤٠ مرة أقل من نظيرتها في الدول الغربية ، وفي النهاية ، فإن طول فترة العمل معبراً عنها بالأســـبوع تعتبر مرتفعة مرتين في الصين عن الولايات المتحدة ، حيث يمكن أن تصل المقارنة إلي ١ مقابل ٨٠ . انظر في ذلك :

- أنطوان برونيه ، وجون بول جيشـــار ، " التوجه الصـــيني نحو الهيمنة العالمية .. الامبريالية الاقتصـــادية " المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص : ١٥٧ .

بإنشاء مناطق تعرف "بمناطق التنمية الاقتصادية" Economic Development Areas. ويطلق عليها المدن الساحلية Coastal Cities

أو المدن الساحلية المفتوحة، وعددها ١٤ مدينة ساحلية، وقد سُمح للسلطات المحلية بهذه المدن بإقامة مناطق للتنمية والتطوير التكنولوجى، واستضافة رؤوس الأموال الأجنبية دون الحاجة للحصول على موافقة الحكومة المركزية فى بكين، كما تم إنشاء مناطق ساحلية مفتوحة على طول الأنهار الممتدة فى الصين مثل نهر يانجتسى، وبيرل، ونهر مينج يانج، وفي بداية العقد الأول من الألفية الجديدة كان في الصين حوالي ٢٩١ مدينة مفتوحة على العالم الخارجي(٣٥) ، ونتيجة لتلك السياسة انتقل ما يزيد عن ٨٠٪ من الصناعات الإنتاجية والنشاط التجاري من هونج كونج إلى جنوب الصين(٣٦) ، وتقوم المدن الساحلية المفتوحة بدور كبير فى التنمية الاقتصادية وخاصة فى المدن الساحلية الأولى التي افتتحتها الصين وعددها ١٤ مدينة، وذلك باعتبارها نوافذ على العالم الخارجي لتعزيز الاقتصاد الموجه نحو التصدير، وقد أضحت هذه المدن مناطق جذب هائلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ففى نهاية عام ١٩٩٣ أقرت المدن الساحلية ٦٢١١ من المشروعات الاستثمارية الأجنبية، بما قيمته ٤,٧ مليار دولار من الاستثمار الأجنبى الفعلي(٣٧) ، وتتمتع هذه المناطق بالأساس اللازم للإنتاج الصناعي الشامل، حيث شهدت صناعة صهر المعادن والماكينات، والإليكترونيات، والأجهزة المنزلية، والكيماويات، ومواد البناء، وصناعة السفن، وصناعة المنسوجات ، ومن ناحية أخرى اتجهت الصين نحو المدن الداخلية بعد نجاح التنمية فى المدن الساحلية، حيث قررت إعادة إحياء مدينة شنغهاى القديمة ومنحتها حوافز لتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى تفوق ما تم منحه للمدن الساحلية، وذلك فى إطار خطة تستهدف تحويل مدينة شنغهاى إلى أكبر مركز مالى وصناعى فى المنطقة الآسيوية ، حيث أنها تضم أكبر أسواق الصين للأسهم والسندات والعملات وبعض الصناعات الأساسية كصناعة السيارات والصلب وأجهزة الاتصالات والبتروكيماويات .

وتبين إحدى الدراسات الإحصائية(٣٨) ، أن المشروعات الممولة بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة قدرت بنحو ٥٥٪ من صادرات الصين عام ٢٠٠٣، وأن هيمنة

الشركات الأجنبية فى الصين أكثر وضوحاً فى الصادرات الصناعية المتقدمة، فبينما زادت صادرات الآلات الصناعية عشرين ضعفاً على مدى سنوات عقد التسعينات (وصلت ٨٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣) فإن نصيب هذه الصادرات التى أنتجتها المشروعات الأجنبية قد زادت من ٣٥٪ إلى ٧٩٪ ، وارتفعت صادرات معدات الحاسوب إلى مستويات مرتفعة للغاية (من ٧١٦ مليون دولار عام ١٩٩٣ إلى ٤١ مليار دولار عام ٢٠٠٣) مع زيادة حصة الاستثمارات الأجنبية من ٧٤٪ إلى ٩٢٪ ، وبصورة مماثلة نمت صادرات الصين من الأجهزة الإليكترونية وأجهزة الاتصالات بما يوازى السبعة أضعاف منذ عام ١٩٩٣ (وصلت إلى ٨٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣) مع زيادة حصة الاستثمارات الأجنبية من ٤٥٪ إلى ٦٤٪ خلال الفترة نفسها .

وبالنسبة للصناعات ذات التكنولوجيا العالية (المستحضرات الصيدلانية، الطائرات، الاتصالات اللاسلكية والمعدات الطبية) زادت حصة المشروعات الأجنبية الإجمالية من صادرات تلك السلع من ٧٤٪ إلى ٨٥٪ بين عامى ١٩٩٨ – ٢٠٠٢ ويتكرر هذا النمط تقريباً فى كل قطاع متقدم فى الصين ، وفيما يتعلق بصور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد سمحت الصين خلال التسعينات بالانتقال من المشروعات المشتركة إلى المشروعات المملوكة أجنبيا بالكامل والتى قدرت بما نسبته ٦٥٪ من جملة الاستثمارات عام ٢٠٠٣، ولكن هذا النوع من المشروعات أقل ميلاً إلى نقل التكنولوجيا إلى المشروعات الصينية من المشروعات المشتركة، وبعكس المشروعات المشتركة فإن المشروعات المملوكة أجنبيا بالكامل ليست ملزمة تعاقدياً باقتسام المعرفة مع شركاء محليين(٣٩) .

ويوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الصين خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٧

جدول (٥)

التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الصين خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٧

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دولار)
٢٠٠٠	٤٠٧٧٢
٢٠٠١	٤٦٨٤٦
٢٠٠٢	٥٢٧٤٣
٢٠٠٣	٥٣٥٠٥
٢٠٠٤	٦٠٦٣٠
٢٠٠٥	٧٢٤٠٦
٢٠٠٦	٧٢٧١٥
٢٠٠٧	٨٣٥٢١
٢٠٠٨	١٠٨٣١٢
٢٠٠٩	٩٥٠٠٠
٢٠١٠	١١٤٧٣٤
٢٠١١	١٢٣٩٨٥
٢٠١٢	١٢١٠٨٠
٢٠١٣	١٢٣٩١١
٢٠١٤	١٢٨٥٠٠
٢٠١٥	١٣٥٦١٠
٢٠١٦	١٣٣٧١٠
٢٠١٧	١٣٦٣٢٠

Source : world investment report , different years .

وتعد الصين ثاني أكبر متلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً : العقبات والتحديات أمام التجربة التنموية الصينية

هناك العديد من التناقضات والمشاكل والتحديات التي تراكمت علي مدار أربعين سنة من التنمية والتطور السريع والمتواصل في الصين ، منها علي سبيل المثال صعوبة استمرار النمط التقليدي للتنمية الاقتصادية واسعة الامتداد ، واتساع الفجوة بين الأثرياء والفقراء ، والتدهور البيئي ، وتكاثر ظاهرة الفساد وغيرها من المشكلات ، فقد ظهرت تدريجياً خلال عملية التطور السريع للاقتصاد مشكلات عدم التوازن ، وعدم التنسيق ، وباتت الاختناقات والضغوط الشديدة بشكل متزايد ومنذ أمد بعيد علي الموارد والبيئة

أكثر بروزاً ، وأصبحت المهمة العاجلة والملحة هي الانتقال من السعي في التوسع الكمي علي نطاق مبالغ فيه ، إلي السعي لتحقيق الجودة والفاعلية ، وهذا يتطلب زيادة سرعة التحول في النمو الاقتصادي ونمط التنمية ، وجوهر الموضوع في ذلك هو تحقيق النمو الاقتصادي دون الاعتماد بشكل رئيسي علي استهلاك الموارد المادية ، بل يكون بالاعتماد علي التقدم العلمي والتكنولوجي وتحسين نوعية العمالة والتحول إلي الأنماط الحديثة من الإدارة المبتكِرة(٤٠) .

فقد مر الاقتصاد الصيني بأكثر من ثلاثين عاماً كانت فيهم نسبة النمو أكثر من ١٠٪ تخللها مراحل من عدم التوازن وعدم التنسيق وعدم الاستدامة وغيرها من المشكلات ، وقد وصلت الصين إلي مفترق طرق ، فإذا صارت سياسات التوسع واسعة النطاق في مسار التنمية الاقتصادية علي النمط القديم ، سوف يدخل الاقتصاد في طريق مسدود ، يعاني فيه من إهدار الموارد وسيتراجع الدخل ، لهذا يجب أن تركز الجهود علي جودة التنمية الاقتصادية ، وذلك بالتحكم في سرعة النمو الاقتصادي ، ويمكن إجمال أهم العقبات والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الصين في الأتي :

١- النزاع بين الحكومة المركزية والأقاليم :

حققت تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة نجاحاً كبيراً في الصين ، إلا أن هذه التجربة كما قدر لها لم تمر دون سلبيات ، كان أبرزها محاولة حكام الأقاليم ومسئوليها بعد النجاحات المذهلة لمناطقهم الاقتصادية مجادلة المركز في حدود صلاحياتهم ، وقد ذهب بعضهم إلي التنصل من الالتزامات المالية لمناطقهم تجاه المركز ، في وقت بدا فيه حكام بعض المناطق الغنية غير متحمسين لدفع أموال لتنمية بقية مناطق الصين الفقيرة(٤١) ، وتعود بداية صراع الأقاليم مع المركز إلي الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٤ ، وكان قد اكتمل في هذه الفترة نقل الصلاحيات التنفيذية في مجال الاقتصاد والتجارة الخارجية من الوزارات المركزية كوزارة التجارة الخارجية إلي السلطات الإقليمية والبلدية ، وتمثلت أبرز مظاهر هذه العملية في إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تهدف إلي اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، ومع تدفق الأموال أخذت سيطرة المركز في بكين علي القرارات الاقتصادية بالتقلص ، والانتقال إلي الهيئات الإقليمية ورجال الأعمال المحليين ، بالإضافة إلي المغتربين الصينيين ورجال الأعمال الأجانب ، وقد وصلت حدة النزاع

بين المركز والأقاليم في بعض الأحيان إلي حد رفض السلطات المحلية تقديم المعلومات حول إمكانياتها الاقتصادية ، واستطاعت الأقاليم وشركاتها أن تفوز بالاستثمارات الأجنبية دون المرور عبر السلطات المركزية(٤٢) ، ومن أمثلة مظاهر الصراع بين الأقاليم والمركز ما قامت به حكومة قواندونج عندما رفعت الحكومة المركزية في بكين أسعار البترول الذي تسيطر علي تسويقه وتسعيره ، وعندها قام إقليم قواندونج بتأجير ناقلات لشراء البترول من الأسواق العالمية دون موافقة بكين(٤٣) .

بالإضافة إلي ذلك فقد زادت في السنوات الأخيرة حدة مشكلة ديون الحكومات المحلية ، فقد سمح للحكومات المحلية بإصدار السندات وغيرها من مختلف الأساليب التي توسع من قنوات تمويل بناء المناطق الحضرية ، والسماح لرأس المال الاجتماعي من خلال منح الامتيازات الخاصة بأساليب الإدارة وغيرها من أساليب المشاركة في استثمارات وإدارة البنية التحتية بالحضر ، وبالتالي فقد توسعت في السنوات الأخيرة ديون الحكومات المحلية بشكل مضطرب وبلا نظام ، ووفقاً لنتائج الفحص والمراجعة التي أعلنتها إدارة الفحص والمراجعة الوطنية في ديسمبر ٢٠١٣ والخاصة بديون الحكومات المحلية ، فقد تزايد حجم الدين علي الحكومات المحلية من ١٠,٧ تريليون يوان في نهاية ٢٠١١ إلي ١٧,٩ تريليون يوان في نهاية يونيو ٢٠١٣ ، أي ما يعادل نسبة ٣٣٪ من الناتج المحلي ألأجمالي(٤٤) .

٢ – الشره الشديد للمواد الأولية والطاقة :

اتسمت عملية النمو في الصين بارتفاع واستمرار كثافة استخدام المواد الأولية ، ولاسيما المعادن (أي تنامي حجم المعادن المستهلكة لكل وحدة من الناتج) وهذا هو الوضع الطبيعي في مرحلة التصنيع السريع ، حيث تكون المعادن مطلوبة بشكل متزايد كمدخل من مدخلات أنشطة الصناعة التحويلية المتنامية ، بما في ذلك لإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة اللازمة لتلبية الطلب المتزايد ، ولبناء المساكن والبنية التحتية المادية ، وعند نقطة معينة تبدأ كثافة الاستخدام هذه في التباطؤ ، بينما تزداد أهمية قطاع الخدمات ، ويسهم في حصة متزايدة في الاقتصاد ، ويوجد سبب رئيسي لزيادة كثافة استخدام المعادن في الصين ، يتمثل في أن التصنيع السريع والنمو ، إلي جانب التحول الحضري قد تم بدعم من ارتفاع معدلات الاستثمار في رأس المال الثابت ، وخاصة في البنية الأساسية والتشييد ، وقد أثارت هذه المعدلات المرتفعة بعض المخاوف بشأن احتمال الوصول إلي درجة الطاقة المفرطة وظهور الفقاعات ، في

قطاع العقارات علي سبيل المثال(٤٥) ، وقد دفعت العديد من الموارد ثمناً بيئياً نتيجة للسياسات التوسعية علي نطاق واسع والنمو السريع للاقتصاد ، ففي عام ٢٠٠٤ استهلكت الصين ثلث الصادرات العالمية من الحديد ، و ٢٣٪ من صادرات الالومنيوم ، و ١٨٪ من النحاس ، و ١٦٪ من الزنك ، وفي القطاع الزراعي استهلكت ما يزيد عن ٥٠٪ من الصادرات العالمية من الصوف ، و ٤٠٪ من الخشب والقطن ، و ٤٥٪ من الصويا ، و ٢٥٪ من زيت النخيل ، وأسهمت في ارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع ، وكذلك في تعريفات الشحن البحري(٤٦) ، وفي عام ٢٠١١ بلغ الناتج المحلي بالصين ١٠,٤٪ من إجمالي الناتج العالمي ، في حين استهلك الاقتصاد الصيني ٦٠٪ من الإنتاج العالمي للأسمنت ، و ٢٠,٣٪ من منتجات الطاقة ، و ٥٠٪ من خام الحديد (بعد أن كان ٥٪ فقط عام ١٩٩٠) وبذلك نفدت الكثير من الموارد ، وانخفض متوسط ملكية الفرد من تلك الموارد بسبب هذه الاستهلاك الجائر لها(٤٧) . كما أن استهلاك كمية هائلة من تلك الموارد أضر بالبيئة ، فطبقاً لتقارير معايير الجودة في توفير بيئة نظيفة ، وجد أنه من بين أكثر من ٣٣٠ مدينة صينية ، ما يقرب من الثلثين منهم لم يصلوا إلي الدرجة الثانية من متطلبات معايير الجودة، ومن ضمنهم المنطقة الشمالية من الصين ، حيث أصبحت أحد أكثر المناطق تلوثاً في العالم ، كما انه في السنوات الماضية لم تنفذ أي من مؤشرات خطة الدولة للحد من استهلاك الموارد أو الحفاظ علي البيئة(٤٨) .

وقد أصبحت الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم بدءاً من ٢٠١٠ ، حيث ارتفعت حصتها في استهلاك الطاقة الأولية علي الصعيد العالمي من ٨٪ في عام ١٩٩٠ إلي ٢٠٪ عام ٢٠١٠ ، والفحم هو المصدر الرئيسي للطاقة في الصين(٤٩) ، وان كان من المتوقع أن تتراجع حصة الفحم في إجمالي استهلاك الطاقة في الصين مع التحول إلي مصادر أنظف للطاقة ، ومن المتوقع أن يظل النفط في الأجل المتوسط هو المصدر الرئيسي للطاقة في النقل ، وسيستمر الطلب علي النفط في الازدياد بالتوازي مع زيادة الطلب علي السيارات في الصين ، وقد كان الطلب علي النفط من البلدان النامية بقيادة الصين والهند هو القوة المحركة لأسواق الطاقة العالمية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين(٥٠) .

٣ – تدهور وتلوث البيئة :

تعد الصين من أكثر بلدان العالم تلوثاً ، فقد أدي النمو الاقتصادي السريع خلال الأربعين سنة الأخيرة إلي تدهور نوعية الماء والهواء في الصين ، وقد تؤدي مواصلة النمو والتمدن علي النمط الحالي خلال العقود القليلة القادمة إلي وضع أكثر خطورة ، وقد قدرت دراسات مختلفة أن الثمن السنوي للتلوث في مستوي الصحة (فقدان أرواح بشرية – تكلفة دوائية) يمثل ما بين ٣ – ٨ % من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي المدن الصينية الكبيرة تجاوزت نسب التلوث المعايير الدولية ، وتدرج ١٦ مدينة صينية – منها بكين وشنغهاي – علي قائمة المدن الخمسين الأكثر تلوثاً في العالم(٥١) .

كما تعد الصين أحد مصادر الاحتباس الحراري وارتفاع درجة الحرارة ، والصين أحد مناطق بث ثاني أكسيد الكربون الصاعد عن استخدام المحروقات الأحفورية (البترول والنفط) ، والمسئولة عن انبعاث أكبر قسم من الغازات السامة ، فقد تضاعف حجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون ثلاث مرات في الصين ما بين ١٩٧١ – ٢٠٠٠ ، ومثل نحو ١٥٪ من انبعاثه العالمي عام ٢٠٠٢ ، وقد احتلت الصين المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في هذا الشأن (٢٤٪)(٥٢) .

كما تعاني الصين شحاً متزايداً في المياه العذبة ، وتعد تلك المشكلة واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه الحكومة الصينية ، حيث تعاني نحو ٤٠٠ مدينة من ٦٠٠ مدينة كبيرة في الصين نقصاً كبيراً في المياه ، وخاصة في بكين ، حيث تقل المياه في الخزانات الكبرى هناك في ميون وجوانتينج ، والكارثة الأكبر تتمثل في تجفيف البحيرات العذبة ، لأن المياه السطحية تقل أكثر فأكثر ، وتغور المياه الجوفية في أعماق أكبر ، وفي شنغهاي علي سبيل المثال انخفض منسوب المياه الجوفية عنه في الأربعين عاماً الماضية بنحو ١,٧ متر .

والمشكلة الثانية هي التلوث ، فهناك خمسة من بين أكبر سبعة أنهار في الصين (والتي تمثل ٧٠٪ من المياه العذبة هناك) غير صالحة للاستخدام الآدمي ، كما أن أكثر من نصف البحيرات الرئيسة ملوث بشدة ، وحوالي ٩٠٪ من مياه الترع والأنهار الصغيرة ملوثة ، وهناك العديد من الأشخاص الذين يعانون من أمراض عديدة في الكبد ، وأمراض المعدة والكلي بسبب تلوث المياه ، كما يعد تلوث المياه هو السبب الرئيس في وفاة العديد من الصينيين سنوياً(٥٣) .

٤ – مشكلة الهجرة من الريف إلي المدن :

كان من نتائج تحديث وميكنة الزراعة في الصين تعريض عشرات الملايين من العمال الزراعيين لخطر فقدان العمل ، وتحاول الحكومة الحد من الهجرة بانتهاج سياسة تهدف إلي توزيع التجمعات الحضرية علي عدة أمكنة عوضاً عن تجمعها في مكان واحد ، ومع ذلك فقد تدفقت الهجرة نحو المدن بكيفية لم تتمكن معها الدولة من مراقبتها ولا التحكم فيها ، ففي عام ٢٠٠٣ بلغ سكان شنغهاي هلي سبيل المثال ١٦ مليون نسمة ، وجد منهم ٣ ملايين من المهاجرين غير المعلنين رسمياً(٥٤) .

وفي بداية الثمانينات بلغ عدد المهاجرين الريفيين نحو ٣٠ مليوناً ، وارتفع العدد إلي ٥٠ مليوناً عام ١٩٩٣ (٢٤ مليون فلاح تركوا حقولهم في العام السابق ١٩٩٢ كما ذكر وزير الزراعة الصيني وقتها)(٥٥) ، وفي عام ٢٠٠٠ تراوح عددهم ما بين ١٣٠ – ١٤٠ مليوناً ، ولا يزال المهاجرين يخضعون في الأغلب لتمييز حقيقي فبعض الوظائف (منشآت القطاع العام والخدمات العامة) مغلقة أمامهم ، ويشغل أغلبهم بالأعمال الشاقة وسيئة الأجور ، والتي يأنف أبناء المدن من ممارستها مثل البناء وأغلب المهن البسيطة ، ولا يمكنهم الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وخاصة من المؤسسات التعليمية والضمان الاجتماعي(٥٦).

الخاتمة

استهدفت الدراسة التعرف إلي التجربة التنموية الصينية ، والمحددات الرئيسية لهذه التجربة التنموية الفريدة ، وتقوم التغيرات الكبرى التي حدثت للاقتصاد الصيني في العقود الأخيرة علي ركيزتين أساسيتين هما الإصلاح الاقتصادي والانفتاح علي العالم الخارجي ، وفي ظل هذا الوضع عكف قادة الصين علي صياغة استراتيجيات وسياسات جديدة للتنمية ، وبدءاً من عام ١٩٧٨ تم إعلان وتنفيذ مجموعة جديدة من

استراتيجيات التنمية للإصلاح في الداخل والانفتاح في الخارج(١) ، ويمكن القول أن أهم نقطة في فكر التنمية الذي طرحته الصين هي نقل محور أعمال الحزب والدولة إلي العمل الاقتصادي ، فأصبح النمو الاقتصادي أهم مقياس لتقييم تنمية منطقة وتقييم قادة الأقاليم ، والي جانب التأكيد التام علي الانجازات ، يجب الإدراك الواعي للمشكلات والتحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في الصين ، وتزايد الضغوط علي الموارد والبيئة ، وتراجع مساحات الأرض المزروعة ، وفساد بعض المسئولين الحكوميين خلال أعمال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلي الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الحقيقي ، والمخاطر التي تمس العديد من المجالات ومنها القطاع المالي .

النتائج

١ – مر الاقتصاد الصيني بمرحلتين رئيستين بعد الثورة الصينية عام ١٩٤٨ ، اتسمت المرحلة الأولي (١٩٤٩ – ١٩٧٨) بالتركيز علي السياسات الاشتراكية وتطبيق النظرية الماركسية علي الواقع الصيني ، وان اتسمت ببعض الاجتهادات ذات الطبيعة الصينية الخاصة ، ويمكن القول بصفة إجمالية أن الصين حققت بعض التقدم خلال تلك الحقبة من السياسات الاشتراكية ، إلا انه رغم كل الجهود الاقتصادية المبذولة في تلك السنوات لم تحقق الصين قفزة اقتصادية كبيرة ، وفي السبعينات من القرن العشرين توسعت الهوة بين الصين وجارتها اليابان ، وكذلك بينها وبين الجيل الأول للاقتصادات الصناعية الصاعدة في أسيا .

٢ – بدأت المرحلة الثانية منذ عام ١٩٧٨ وحتي الآن ، وقد قامت علي ركيزتين أساسيتين هما : الإصلاح الاقتصادي والانفتاح علي العالم الخارجي ، وخلال أربعة عقود حققت الصين انجازات غير مسبوقة في تاريخ التنمية ، وأصبحت الصين في الوقت الحاضر ثاني أكبر اقتصاد في العالم ، وأكبر دولة صناعية وأكبر دولة تجارية

---

[1] نلاحظ تزامن الموجتين الرئيسيتين للانفتاح والإصلاح الاقتصادي في الصين مع ما حدث في مصر ، فقد حدث التراجع عن السياسات الاقتصادية الاشتراكية في مصر وبدء الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ ، في حين بدء ذلك بعد أربعة أعوام فقط في الصين (عام ١٩٧٨) ، وقد جاءت الموجة الثانية للإصلاحات في كلا البلدين في بداية التسعينات من القرن العشرين ، وبينما تميزت سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين بالتركيز علي الصناعة وإعادة هيكلة وبناء القطاع العام الصناعي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت علي الصين بأرقام قياسية ، والتي غيرت تماماً من واقع الاقتصاد الصيني ، ركزت سياسات الانفتاح الاقتصادي والإصلاح في مصر علي الإصلاحات المالية ، وبيع وحدات القطاع العام ، ولم يتزامن ذلك مع سياسات واضحة في القطاع الصناعي ، كما لم يكن ما تدفق علي مصر من استثمار أجنبي كافياً لإحداث طفرة حقيقية للاقتصاد المصري .

، وأكبر دولة في احتياطي العملات الأجنبية في العالم ، فضلاً عن ذلك تجاوز معدل مساهمة الصين في نمو الاقتصاد العالمي ٣٠٪ لمدة سنوات علي التوالي ، فأصبحت الصين قوة رئيسية ومصدراً هاماً في دفع نمو الاقتصاد العالمي .

٣ – تعددت صور ومجالات الإصلاح الاقتصادي في الصين ، وشملت أغلب مكونات وقطاعات الاقتصاد الصيني ، من القطاع الزراعي إلي القطاع الصناعي ، وإعادة بناء القطاع العام علي أسس جديدة ، وإصلاح القطاع المالي ، وبيئة الاستثمار ، وسياسات التوظف والعمالة وغيرها .

٤ – هناك العديد من التناقضات والمشاكل والتحديات التي تراكمت علي مدار أربعين سنة من التنمية والتطور السريع والمتواصل في الصين ، منها علي سبيل المثال : النزاع بين الحكومة المركزية والأقاليم الاقتصادية ، الشره الشديد للمواد الأولية والمعادن والطاقة ، تدهور وتلوث البيئة ، ازدياد حدة مشكلة الهجرة من الريف إلي المدن .

التوصيات

١ – تطوير القاعدة الإنتاجية بالشكل الذي يدفع إلي هو تحقيق النمو الاقتصادي دون الاعتماد بشكل رئيسي علي استهلاك الموارد المادية ، بل يكون بالاعتماد علي التقدم العلمي والتكنولوجي وتحسين نوعية العمالة والتحول إلي الأنماط الحديثة من الإدارة المبتكِرة .

٢ – تعزيز مكافحة التلوث ومسبباته والاهتمام بالتنمية الخضراء والصديقة للبيئة .

٣ – التحول إلي مصادر الطاقة النظيفة ، بعد أن تحول استهلاك الصين لمصادر الطاقة التقليدية (الفحم والبترول والغاز الطبيعي) إلي معدلات غير مسبوقة ، وأصبح اعتماد التنمية في الصين بصورة كاملة علي موارد الطاقة الاحفورية ، خاصة وان اغلب إمدادات هذه الأنواع يأتي من الخارج ، وما في ذلك من تذبذب أو عدم استمرارية تدفقه مع الأزمات العالمية المختلفة .

مراجع وهوامش الدراسة

(١) لوموان، فرانسواز ، (٢٠١٠) ، " الاقتصاد الصيني " الهيئة السورية العامة للكتاب ، دمشق ، ص : ٨

(٢) أمين، سمير (٢٠٠٣)، " الاشتراكية واقتصاد السوق .. تجارب الصين – فيتنام – كوبا " مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ص : ١٦٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص : ٦٤ .

(٤) لوموان، فرانسواز ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٠ .

(٥) المرجع السابق ، ص : ١٠ .

(٦) لمزيد من التفاصيل حول فترة القفزة الكبرى إلي الأمام ، وفترة الثورة الثقافية ، انظر :

- كراوس، ريتشارد (٢٠١٤) ، " الثورة الثقافية الصينية .. مقدمة قصيرة جداً " ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة.

- ووماك ، برانتلي ، تاونسند، وجيمس (١٩٩٨) ، " السياسة في الصين " الدار الأهلية للنشر ، عمان ، الأردن ، ص : ٧٠٩ – ٧١٠ .

- ميريدين، روبير (٢٠٠٩)، " الفيل والتنين .. صعود الصين والهند ودلالة ذلك لنا جميعاً " عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ص : ٢٧ .

(٧) أمين، سمير ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٦٢ .

(٨) لوموان، فرانسواز ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٨ .

(٩) هو، حسن وانج ماو (٢٠١٨) ، " ٤٠ عاماً من الإصلاح والانفتاح .. الانجازات والتحديات " صحيفة الأهرام ، عدد بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٨ ، ص : ١٣ .

(١٠) المرجع السابق ، ص : ١٣

(١١) إسماعيل، حسين (٢٠١٨) ، " أبطال المعجزة الصينية " صحيفة الأهرام ، عدد بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٨ ، ص : ١٣.

(١٢) قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) علي شبكة الانترنت:

https://unctadstat.unctad.org/

(١٤) يوان، تشانج تشوا (٢٠١٧)، " الاقتصاد الصيني .. الإصلاحات والتحولات " ، ترجمة طارق فرماوي وآخرين ، مؤسسة بتانة ، القاهرة، ص : ٣١ .

(١٥) أمين، سمير ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٢ .

(١٦) لوموان، فرانسواز ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٨ .

(١٧) المرجع السابق ، ص : ٢٨ .

(١٨) Liu Rong Cang " The Transformation of Chinas economic system and the redefining of the public policy" . CASS . 1999 . p . 16

(١٩) أمين، سمير ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١١٤ – ١١٥ .

(٢٠) يوان، تشانج تشوا ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٣٥ .

(٢١) وذلك طبقاً لما أعلنته مجلة " الثروة " الأمريكية عام ٢٠١١ ، انظر في ذلك : المرجع السابق ، ص : ١٣٦ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص : ١٣٦ .

(٢٣) انظر بتفصيل أكثر :

- ونترز، ل. ألان ، يوسف، شهيد (٢٠١٢)، " الرقص مع العمالقة .. الصين والهند والاقتصاد العالمي " الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، ص ص : ٨٥ – ٩٥

- لوموان، فرانسواز ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٦٤ .

(٢٣) لوموان، فرانسواز ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٠٢ . وانظر أيضا : هيرن، فولفجانج (٢٠١١) ، " التحدي الصيني .. أثر الصعود الصيني في حياتنا " ، كتاب العربية ، وزارة الثقافة والإعلام ، المملكة العربية السعودية ، الرياض، ص ص : ٥٩ – ٦٠ .

(٢٤) يوان، تشانج تشوا ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٦٤ .

(٢٥) المرجع السابق ، ص : ٥٢ .

(٢٦) صحيفة أموال الإماراتية " ٤ بنوك صينية ضمن أكبر ٥ مصارف حول العالم " عدد بتاريخ ٥ أغسطس٢٠١٥.

(٢٧) إسماعيل، حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٣ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص : ١٣ .

(٢٩) مونجارديني، يوانس وآخرين (٢٠١٤)، " الصين .. رؤية اقتصادية ٢٠١٤ " مطبوعات مجموعة بنك قطر الوطني ، الدوحة، ص : ٢ .

(٣٠) لوموان، فرانسواز ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٨٥ .

(٣١) هو ، حسن وانج ماو (٢٠١٩) ، " تقرير عمل الحكومة .. انجازات تحققت وأخري في الطريق " الأهرام ، عدد بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٩ ، ص : ١٣ .

(32) World Investment Report , 2017 , P : 227

(٣٣) البنك الدولي ، " ثورة المعلومات في الصين ، إدارة التحول الاقتصادي والاجتماعي " ، إصدارات البنك الدولي ، ٢٠٠٧ ، ص : ٣٢ .

(٣٤) برونيه، أنطوان ، جيشار، جون بول (٢٠١٦)، " التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية " المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ص ص : ١٣١ – ١٣٢ .

(٣٥) عطية، ياسر يحيى (٢٠٠١)، " قدرة الاقتصاد المصري علي استيعاب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، مع المقارنة بدول جنوب شرق أسيا " ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص :٢٤١

(٣٦) المرجع السابق ، ص : ٢٤١ .

(٣٧) عبد العزيز، عبد العزيز حمدي (١٩٩٧) " التجربة الصينية ، دراسة في أبعادها الإيديولوجية والتاريخية والاقتصادية " ، دار أم القرى للنشر، القاهرة، ص ٣١٩.

(٣٨) انظر في ذلك :

– جيلبوي، جورج (٢٠٠٥) " أسطورة المعجزة الصينية " ، مجلة الثقافة العالمية ، الكويت، العدد ١٢٨ ، يناير ٢٠٠٥ ، ص ص : ١٢٦ – ١٢٨ .

(٣٩) المرجع السابق ، ص : ١٢٨ .

(٤٠) يوان، تشانج تشوا ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٤٣ .

(٤١) أحمد ، جعفر كرار (١٩٩٧)، " الصين بعد رحيل دينج شياو بنج ، دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل " مجلة السياسة الدولية ، أبريل ١٩٩٧ ، عدد ١٢٨ ، ص : ١١

(٤٢) المرجع السابق ، ص ص : ١٢ – ١٣ .

(٤٣) المرجع السابق ، ص : ١٣ .

(٤٤) يوان، تشانج تشوا ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٥٤ .

(٤٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، " تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٣ " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ، ٢٠١٣ ، ص : ٦٠ .

(٤٦) لوموان، فرانسواز ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٠٠ .

(٤٧) يوان، تشانج تشوا ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٨٥ .

(٤٨) المرجع السابق ، ص : ٢٨٦ ، وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر :

– هيرن، فولفجانج ، " التحدي الصيني ، أثر الصعود الصيني في حياتنا " مرجع سبق ذكره ، ص ص : ١٩٧ – ٢٠٧ .

(٤٩) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، " تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٣ " مرجع سبق ذكره ، ص : ٦١

(٥٠) المرجع السابق ، ص : ٦١ .

(٥١) لوموان، فرانسواز ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٢١ .

(٥٢) المرجع السابق ، ص : ١٢٢ .

(٥٣) انظر بتوسع أكثر حول هذا الموضوع :

– هيرن، فولفجانج ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ١٧٣ – ١٧٥ .

– ونترز، ل . ألان ، يوسف، شهيد ، ص ص : ٤٧ – ٤٨ .

(٥٤) أمين، سمير وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٨ .

(٥٥) أحمد ، جعفر كرار ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٤ .

(٥٦) لوموان ، فرانسواز ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٥٠ .